الأمم المتحدة

DP/2026/20

Distr.: General
8 April 2026
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية 2026

8 إلى 11 حزيران/يونيه 2026، نيويورك

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقدرات الانتخابية والعمليات المؤسسية

موجز

تعرض هذه الوثيقة رد إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم مكتب التقييم المستقل لدعم القدرات الانتخابية والعمليات المؤسسية (2015–2025). وتحدد النتائج الرئيسية، وتقر بوجود مجالات تحتاج إلى تحسين، وتبين الأولويات والإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود، والتحول الرقمي، والشمول، والشراكات، وإدارة المخاطر طوال الدورة الانتخابية.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) أن يحيط علما بالتقييم وبرد الإدارة هذا؛ و (ب) أن يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز المساعدة الانتخابية بوصفها جزءا من الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام؛ و (ج) أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات والابتكار والاستدامة.

050526 160426 26-04982 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – السياق والمعلومات الأساسية 3

ثالثا – الإنجازات والتوصيات والخطوات المقبلة 4

المرفق

توصيات التقييم ورد إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 6

أولا – مقدمة

1- أنجز مكتب التقييم المستقل، في عام 2025، التقييم الثاني لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقدرات الانتخابية والعمليات المؤسسية. تناول هذا التقييم الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي 2015 و 2025 لتهيئة الظروف المؤاتية لعمليات انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية وآمنة. وقيّم إسهامات البرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي (بما في ذلك العمل في مجال السياسات، وإنتاج المعارف، والدعوة، والمبادرات المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة)، وعلى الصعيد الإقليمي (التعامل مع الهيئات الحكومية الدولية والشبكات الإقليمية)، وعلى الصعيد القطري، حيث تجرى الانتخابات.

ثانيا – السياق والمعلومات الأساسية

2 – تعد الانتخابات الشاملة للجميع والموثوقة والسلمية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الخاضعة للمساءلة. وتعزز المشاركة السياسية المجدية العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، وتزيد من الشرعية المؤسسية، وتهيئ الظروف للاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة.

3 – تشكل المساعدة الانتخابية عنصرا مهما من عناصر الهدف الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي بشأن الحوكمة الفعالة في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029. وتؤكد الخطة الاستراتيجية من جديد أن الحوكمة الديمقراطية عامل تمكيني أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. وفي هذا الإطار، يطرح الدعم الانتخابي باعتباره استثمارا في الحد من المخاطر وبناء المؤسسات: فالانتخابات الموثوقة والشاملة للجميع تعزز شرعية الدولة، وتحد من التقلبات السياسية، وتهيئ الظروف لمنافسة سياسية سلمية. ولذلك، لا يرتكز انخراط البرنامج الإنمائي على دعم المناسبات الانتخابية وحده، بل على تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود على الأجل الأطول، من خلال دعم هيئات إدارة الانتخابات، والأطر القانونية، والمشاركة المدنية، وآليات المساءلة على امتداد الدورة الانتخابية.

4 – ويعمل البرنامج الإنمائي في إطار هيكل محدد بوضوح للمساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة. وعملا بولايات الجمعية العامة، يضطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بدور جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، بدعم من شعبة المساعدة الانتخابية. ويتسم دور البرنامج الإنمائي بطابع تكميلي: فبعد موافقة جهة التنسيق، يضطلع البرنامج بصياغة المشاريع، وتعبئة الموارد، وتنمية القدرات، وتنفيذ المساعدة الانتخابية على المستوى القطري. ويكفل هذا التقسيم للعمل الحياد ويضمن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يضطلع البرنامج الإنمائي بمراقبة الانتخابات أو التصديق عليها أو إدارتها؛ بل يعزز المؤسسات الوطنية بناء على طلب الدول الأعضاء وفي حدود المعايير التي تحددها تقييمات الاحتياجات التي تقودها الأمم المتحدة.

5 – وتكتسي الشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية أهمية محورية في كفالة الحياد السياسي، واتساق السياسات، وإدارة المخاطر. وتساعد بعثات تقييم الاحتياجات، والدعم الاستشاري المنسق، والتبادل المستمر للمعلومات، على مواءمة البرمجة التقنية مع الوقائع السياسية على أرض الواقع. ويتعاون البرنامج الإنمائي أيضا تعاونا وثيقا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجهات أخرى من أجل إدماج

المساعدة الانتخابية في الجهود الأوسع نطاقا في مجالات الحوكمة وحقوق الإنسان وبناء السلام. ويحد هذا النهج المتبع على نطاق المنظومة من الازدواجية، ويعزز اتساق السياسات، ويقوي مصداقية الأمم المتحدة بوصفها شريكا محايدا.

6 - وتقدم المساعدة الانتخابية حصرا بناء على الطلب. واتساقا مع السياسات المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلا بناء على طلبات رسمية من الدول الأعضاء أو بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، ويعمل مع الاحترام الكامل للسيادة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والحياد السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على الدعم ظل كبيرا وثابتا خلال السنوات العشر الماضية، لا سيما في السياقات الهشة وسياقات ما بعد النزاع التي تشكل فيها العمليات الانتخابية الموثوقة عنصرا أساسيا للانتقالات السياسية. وتكفل العملية المنظمة لتقييم الاحتياجات أن يكون الانخراط ملائما للسياق ومتناسبا ومتسقا مع الأولويات الوطنية. كما توفر ضمانة تحول دون تجاوز الحدود، بما يكفل أن يظل دور البرنامج الإنمائي تقنيا ومحايدا.

7 - كما أن مجالات طلب الدعم من البرنامج الإنمائي آخذة في التطور. وفي حين لا يزال الدعم المقدم لتسجيل الناخبين، واللوجستيات، والمشتريات، والتأهب التشغيلي مهما، فإن الدول الأعضاء تلتمس بصورة متزايدة المساعدة في مجالات ناشئة. وتشمل هذه المجالات سلامة المعلومات؛ ورقمنة العمليات الانتخابية؛ وآثار الذكاء الاصطناعي؛ ومنع العنف الذي تيسره التكنولوجيا ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة؛ والشمول الانتخابي للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب التصدي لهذه المجالات خبرات متكاملة تجمع بين الحوكمة والسياسات الرقمية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وهي مجالات يتيح فيها نموذج البرمجة الشامل لعدة قطاعات في البرنامج الإنمائي ميزة نسبية واضحة.

8 - ومن المنظورين المالي والتشغيلي، تتسم المساعدة الانتخابية بارتفاع الأثر والتعقيد في آن واحد. وقد أظهر البرنامج الإنمائي رقابة ائتمانية قوية من خلال إدارة صناديق مشتركة كبيرة متعددة المانحين وعمليات مشتريات عالية القيمة في بيئات حساسة. وتشكل نظم الإدارة المالية الشفافة، وضوابط المخاطر، وأطر مراجعة الحسابات، عناصر لا يتجزأ منها تنفيذ البرامج. ومع ذلك، في حين يظل الطلب مستقرا، أصبح التمويل العالمي للمساعدة الانتخابية أشد تقييدا وأقل قابلية للتنبؤ. ويولد ذلك ضغوطا على حجم العمليات ونطاقها الجغرافي، ولا سيما في البيئات الهشة التي تكون فيها الاحتياجات في أشدها. ولذلك، سيكون ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومتنوع أمرا أساسيا للحفاظ على الأثر وإدارة المخاطر التشغيلية على نحو مسؤول.

ثالثا - الإنجازات والتوصيات والخطوات المقبلة

9 - يرحب البرنامج الإنمائي بما أورده التقييم من اعتبار المساعدة الانتخابية ركيزة مهمة من ركائز عمله في مجال الحوكمة وإسهاما حاسما في بناء السلام والتنمية المستدامة. وتؤكد النتائج أن الدعم الانتخابي يحقق أكبر قدر من الفعالية عندما يندرج ضمن برامج أوسع نطاقا في مجال الحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك الجهود المتصلة بسيادة القانون، والمشاركة المدنية، والإصلاح المؤسسي. ويبرز التقييم، على نحو مناسب، أن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي تكمن في قدرته على ربط المساعدة الانتخابية بالتعزيز المؤسسي الطويل الأجل، بدلا من النظر إلى الانتخابات بوصفها أحداثا قائمة بذاتها. ويعزز هذا الإقرار

ما تذهب إليه الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2029 من اعتبار المساعدة الانتخابية عنصرا لا يتجزأ من هيكل البرنامج الإنمائي في مجالي الحوكمة ومنع نشوب النزاعات.

10 - يقدر البرنامج الإنمائي النتائج الإيجابية التي خلص إليها التقييم بشأن القيمة المضافة لحافظة أعماله الأوسع في مجال الحوكمة. وكما ورد سابقا، فإن إدماج المساعدة الانتخابية في برامج حوكمة أوسع نطاقا قد عزز عمق الاستجابات الانتخابية واستدامتها في مختلف البلدان. وفي الوقت نفسه، يشير التقييم بحق إلى أن هذه الإمكانات لم تتحقق بعد بصورة كاملة في جميع السياقات. ويسلم البرنامج الإنمائي بالحاجة إلى الإفادة بصورة أكثر انتظاما من عرضه الشامل في مجال الحوكمة، بما يكفل الربط الاستراتيجي بين المساعدة الانتخابية وجهود مكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات البرلمانية، وإصلاح قطاع العدالة، وحماية الحيز المدني، ومبادرات المشاركة الشاملة للجميع. وسيظل هذا المجال يمثل أولوية لتعزيز الاتساق وتعظيم الأثر الطويل الأجل.

11 - ويكتسي إقرار التقييم بقدرة البرنامج الإنمائي على الحفاظ على الحياد والمهنية، حتى في البيئات الشديدة التسييس، أهمية خاصة. ويظل صون الحياد، والانخراط القائم على الطلب، واحترام السيادة الوطنية، يشكل أساس عمل البرنامج الإنمائي في المجال الانتخابي. ويؤكد الإقرار بأن الخبرة التقنية للبرنامج الإنمائي، ونطاقه التشغيلي، وقدرته على جمع الأطراف، قد مكنته من تقديم دعم حاسم في البيئات المعقدة والشديدة المتطلبات من الناحية اللوجستية، استمرار أهمية المنظمة. وفي الوقت نفسه، يبرز التقييم أن التصورات المتعلقة بعدم كفاية الحياد في عدد محدود من السياقات تمثل موطن ضعف. ويأخذ البرنامج الإنمائي هذه النتيجة على محمل الجد، وسيواصل تعزيز التوجيه الداخلي، واستراتيجيات الاتصال، والتنسيق مع جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، لضمان توطيد الحياد بصورة متسقة، من حيث الممارسة ومن حيث التصور أيضا.

12 - وظل تعزيز المشاركة السياسية الشاملة للجميع سمة مميزة للمساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي، مع التركيز بشكل خاص على النهوض بالقيادة السياسية للمرأة وتمثيلها. ومن خلال دعم الإصلاح القانوني، والسياسات الانتخابية المراعية للمنظور الجنساني، ومنع العنف ضد المرأة في ميدان السياسة، ومبادرات المشاركة المدنية الموجهة، عمل البرنامج الإنمائي على الحد من الحواجز الهيكلية التي تقيد المشاركة المجدية للمرأة وغيرها من الفئات المهمشة في العمليات الانتخابية. ويرحب البرنامج الإنمائي بإقرار التقييم بالجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال، مع التسليم بأن الأمر يتطلب إحراز مزيد من التقدم للتعجيل بالمشاركة والقيادة على قدم المساواة في العمليات السياسية والانتخابية في مختلف السياقات.

13 - ويرحب البرنامج الإنمائي على وجه الخصوص بما خلص إليه التقييم بشأن التعاون بينه وبين شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وخلال الفترة 2015–2025، عززت هذه الشراكة بدرجة كبيرة اتساق المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة ومواءمتها الاستراتيجية في مختلف البلدان. استكملت التوجيهات المعيارية الصادرة عن شعبة المساعدة الانتخابية، وتحليلها السياسي، وإشرافها على الأبعاد السياسية للمشاركة الانتخابية، الخبرة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتطوير قدراته المؤسسية، وإدارته لصناديق الأموال المشتركة، بما يكفل أن يكون الدعم مستنيرا برؤية سياسية واضحة وقابلا للتنفيذ من الناحية العملية. ووفرت بعثات التقييم المشترك للاحتياجات آلية منظمة ومرتكزة إلى السياسات لتكييف التدخلات وفقا للسياقات القطرية ومواءمتها مع سياسة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتخابية (2022). وفي حين يلاحظ التقييم أن مستوى التكامل تفاوت باختلاف السياقات وأن الاختلافات

التشغيلية طرحت تحديات في بعض الأحيان، يظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزما بمواصلة ترشيد آليات التنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام من أجل تعزيز الاتساق والكفاءة والفعالية على نطاق المنظومة في تقديم المساعدة الانتخابية التي توفرها الأمم المتحدة.

14 - ويرحب البرنامج الإنمائي أيضا بالتنويه بدوره القيادي في تنمية القدرات الانتخابية وبمتانة شراكاته الطويلة الأمد مع هيئات إدارة الانتخابات، والمؤسسات الحكومية، والشركاء في التنمية. ويؤكد التقييم فعالية إدارة المنظمة للصناديق المشتركة المتعددة المانحين، ولا سيما في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث أتاح البرنامج الإنمائي تسجيل الناخبين على نطاق واسع، والاضطلاع بعمليات شراء معقدة، والتوزيع الآمن للمواد الحساسة في ظل قيود شديدة. وتظل هذه القدرات الائتمانية والتشغيلية ركيزةً أساسية من ركائز الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي.

15 - واستنادا إلى توصيات التقييم، سيواصل البرنامج الإنمائي توطيد ما يقدمه من مساعدة انتخابية من أجل تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود مع صون مصداقيته بوصفه شريكا موثوقا ومحايدا. وتمشيا مع التوصية 1، يقتضي ذلك زيادة التركيز على تنمية القدرات المؤسسية الطويلة الأجل، وسلامة المعلومات، والتخطيط المستنير بالمخاطر، بما يكفل أن يُترجم الدعم التقني إلى نظم مستدامة وكفاءات مهنية على امتداد الدورة الانتخابية. وفي الوقت نفسه، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز التنسيق بين المساعدة الانتخابية والجهود الأوسع نطاقا في مجالات الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، مع احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والطابع السياسي والسيادي للعمليات الانتخابية. واتساقا مع التوصية رقم 8، سيُولى اهتمام خاص لتعزيز إدارة مخاطر تشويه السمعة، والعناية الواجبة، والاتصال الاستراتيجي، من أجل صون واقع الحياد والتصور القائم بشأنه، وذلك في شراكة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية.

16 - واستشرافا للفترة 2026-2029، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز ما يقدمه من مساعدة انتخابية من خلال هذه الأولويات الاستراتيجية: (1) تعزيز القدرات المؤسسية لهيئات إدارة الانتخابات وصمودها على امتداد الدورة الانتخابية؛ (2) الاستثمار في الابتكار والتوجيه السياساتي من أجل اغتنام الفرص والتصدي للتحديات الناشئة عن التحول الرقمي في إدارة الانتخابات، مع التصدي للتحديات المحددة التي تطرحها سلامة المعلومات؛ (3) مواصلة دعم الشمول في العمليات السياسية والانتخابية؛ (4) تعزيز إدارة المخاطر والاتصال المراعي للتصورات من أجل توطيد الثقة في الحياد. ومن خلال التقيد بسياسات الأمم المتحدة وإظهار تنفيذ يتسم بالفعالية من حيث التكلفة والخضوع للمساءلة، سيواصل البرنامج الإنمائي دعم الدول الأعضاء في إجراء عمليات انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع، بما يسهم مباشرة في الحوكمة الديمقراطية ومنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة.

المرفق

توصيات التقييم ورد إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوصية 1 – تعزيز ما يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال القدرات الانتخابية من أجل تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود: من خلال تسخير نقاط قوته النسبية، ينبغي لعمل البرنامج الإنمائي في مجال القدرات الانتخابية أن يرمي إلى تحسين ترجمة المساعدة التقنية إلى قدرات مؤسسية مستدامة، مع التركيز على الأولويات الرئيسية لتحقيق مزيد من العمق والأثر بما يمكنه من التكيف مع الصدمات السياسية وحالات عدم اليقين.

ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً

نقبل هذه التوصية قبولا تاما ونتفق مع ضرورة توطيد ما يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال القدرات الانتخابية من أجل زيادة تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود. وتكمن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في انخراطه الطويل الأجل في مجال الحوكمة، وقدرته على إدارة صناديق التمويل المشتركة المعقدة، وقدرته على مرافقة هيئات إدارة الانتخابات طوال الدورة الانتخابية. واتساقا مع هذه التوصية، سيواصل البرنامج الإنمائي صقل نهجه للتركيز على الأولويات الاستراتيجية، مثل تنمية القدرات المؤسسية، وسلامة المعلومات، والتخطيط المراعي للمخاطر، بما يكفل أن تترجم المساعدة التقنية إلى نظم وإجراءات وكفاءات مهنية دائمة قادرة على التكيف مع الصدمات السياسية وحالات عدم اليقين. وفي الوقت نفسه، من المهم التأكيد على أن الانتخابات هي بطبيعتها عمليات سياسية وسيادية. وفي حين يدمج البرنامج الإنمائي بصورة منهجية الجاهزية المؤسسية والتخفيف من المخاطر التشغيلية في برامجه، فإن دوره الاستشاري وتركيز مساعدته يتشكلان بالضرورة بالسياق السياسي وبالمعايير التي تحددها بعثات تقييم الاحتياجات وموافقة جهة التنسيق.

ويقر البرنامج الإنمائي بأهمية تعزيز الروابط بين المساعدة الانتخابية وحوافظ الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام الأوسع نطاقا. غير أنه لا ينبغي مساواة ترتيبات النشر المادي لكبار المستشارين التقنيين مع الروابط المؤسسية. وفي العديد من السياقات، بما في ذلك البيئات المعقدة، عمل كبار المستشارين التقنيين عن كثب مع أفرقة الحوكمة وغيرها من أفرقة البرنامج الإنمائي، وكذلك مع مكاتب المنسقين المقيمين، من أجل إدماج الدعم الانتخابي في جهود منع نشوب النزاعات وتيسير الحوار والإصلاح المؤسسي. وحيثما نشأت تحديات في التنسيق، سيواصل البرنامج الإنمائي معالجتها من خلال تحديد الأدوار بشكل أوضح، ووضع آليات منظمة للاتصال الداخلي، وتنفيذ عمليات تخطيط متكاملة. وعموما، يظل البرنامج الإنمائي ملتزما بتوحيد ما يقدمه في مجال القدرات الانتخابية على نحو يعزز القدرة المؤسسية على الصمود مع احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني ومراعاة الحساسيات السياسية الملازمة للعمليات الانتخابية. وسيعرض البرنامج الإنمائي أيضا بصورة أوضح طبيعة تعامله مع الشركاء في التنمية والمؤسسات التقنية المتخصصة من أجل تعزيز الاتساق الاستراتيجي والابتكار وتعبئة الموارد.

الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	تاريخ الإنجاز	الوحدة أو الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
1-1 تحديث التوجيهات التنفيذية للبرنامج الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية لكفالة أن يظل نهجه ذا صلة.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام)، بالتعاون مع مكتب الخدمات الإدارية، ومكتب العلاقات الخارجية والدعوة، ومكتب إدارة الأزمات		مقررة

2-1 تعزيز كفاءات الجهات المعنية بالانتخابات وموظفي البرنامج الإنمائي وتعلمهم بشأن الجوانب الرئيسية للعمليات الانتخابية من خلال حلقات دراسية شبكية، واجتماعات كبار المستشارين التقنيين، والمؤتمرات، وغيرها من آليات التعلم بين الأقران.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام؛ فريق حوكمة المشتريات/ مكتب الخدمات الإدارية، والمراكز الإقليمية)		جار التنفيذ
التوصية 2 – مواءمة الدعم الانتخابي مع برامج الحوكمة وبناء السلام الأوسع نطاقا: تتشكل القدرات المؤسسية لهيئات إدارة الانتخابات ونتائج الانتخابات إلى حد كبير بالقدرة العامة للبلد في مجال الحوكمة. ولذلك، تكون المساعدة الانتخابية أشد فعالية عندما تتواءم مع برامج الحوكمة وبناء السلام الأوسع نطاقا، بدلا من التعامل معها بوصفها تدخلا قائما بذاته. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدمج الدعم الانتخابي في إطار جهود أوسع نطاقا لبناء الدولة ومنع نشوب النزاعات على الصعيد القطري، بما يعزز الاتساق ويدعم تهيئة الظروف اللازمة لعمليات انتخابية ذات مصداقية ومستدامة.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً يقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه التوصية قبولا تاما، ويسلم بأن العمليات الانتخابية لا تجري بمعزل عن الديناميات الأوسع نطاقا للحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام. ولذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز إدماج المساعدة الانتخابية في إطار الجهود الأوسع نطاقا لبناء الدولة والإصلاح المؤسسي ومنع نشوب النزاعات على الصعيد القطري. ويشمل ذلك تحقيق مواءمة أوثق مع برامج الحوكمة والتحول الرقمي في مجالات تحول القطاع العام، والهوية القانونية الرقمية، وتعزيز المؤسسات البرلمانية، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وحقوق الإنسان، والمشاركة المدنية، ومكافحة الفساد، والتماسك الاجتماعي، وسلامة المعلومات، فضلا عن تعزيز التعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين والجهات الفاعلة في مجال بناء السلام. من خلال البرمجة القطرية المتكاملة والتحليل المستنير بالمخاطر، سيسعى البرنامج الإنمائي إلى كفالة إسهام الدعم الانتخابي في تعزيز القدرة المؤسسية على الصمود على المدى الأطول، والثقة في المؤسسات العامة، ومنع العنف المرتبط بالانتخابات. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى الاستفادة من طائفة مصادر تمويله دعما لهذا الهدف. فعلى سبيل المثال، تدعم المخصصات المرصودة لعام 2025 من نافذة التمويل المعنية بالحوكمة وبناء السلام والأزمات والقدرة على الصمود مبادرات متكاملة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام على الصعيد القطري. وفي الوقت نفسه، تؤكد الإدارة أن عنصر المساعدة الانتخابية في عملها الأوسع نطاقا في مجالات الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام يجب أن يظل مرتكزا بثبات إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، وأن يحترم معايير الولاية المعتمدة لكل بلد. ولا يقدم الدعم الانتخابي إلا بناء على طلب رسمي وبعد إيفاد بعثة تقييم الاحتياجات أو إجراء استعراض مكتبي تحت سلطة جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الانتخابية. وبناء على ذلك، فبينما سيواصل البرنامج الإنمائي زيادة إدماج البرمجة الانتخابية ضمن برامج الحوكمة وبناء السلام الأوسع نطاقا، فإنه سيفعل ذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع السلطات الوطنية وبما يتسق مع السياسات المعتمدة على نطاق الأمم المتحدة. وسيساعد هذا النهج المتوازن على تعزيز الاتساق على الصعيد القطري مع صون تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وسلامة ولاية الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية. وسيعزز البرنامج الإنمائي أيضا التعاون المنظم مع المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز تولي زمام الأمور والمساءلة واستدامة الدعم الانتخابي على الصعيد القطري.				

2-1 تحديد أمثلة وممارسات جيدة لإدماج البرمجة الانتخابية وبرامج الحوكمة وبناء السلام، لإدراجها في التوجيهات التنفيذية المحدثة للبرنامج الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية ومركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، بالتعاون مع مكتب إدارة الأزمات والمكاتب الإقليمية)		مقررة
2-2 التأكد من أن التعديلات المدخلة على تصميم نوافذ التمويل تيسر تقديم دعم شامل لحوافظ الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام.	حزيران/يونيه 2027	فريق نوافذ التمويل التابع لمكتب السياسات ودعم البرامج		مقررة

التوصية – 3

تيسير التحول الرقمي المستدام في إدارة الانتخابات: تظل التكنولوجيا والرقمنة عاملين محوريين في النهوض بقدرات هيئات إدارة الانتخابات وإحداث تحول في إدارة الانتخابات. استنادا إلى ما تقدمه المنظمة من دعم في مجال البنية التحتية العامة الرقمية والهوية القانونية، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد مجالات أولوية واضحة للدعم المستدام في تعزيز التكنولوجيا الانتخابية والتحول الرقمي. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق عمله بشأن تقييمات الجاهزية الرقمية لكفالة أن تكون الحلول مناسبة للسياق، ومستدامة، وقائمة على مبادئ تستند إلى الحقوق، وأن يدرج معايير قوية لحماية البيانات وضمانات للخصوصية.

ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً

يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية قبولا تاما، ويقر بأن التحول الرقمي يؤدي دورا محوريا متزايد الأهمية في تعزيز قدرات هيئات إدارة الانتخابات وشفافيتها وقدرتها على الصمود. واستنادا إلى العمل الأوسع نطاقا الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال البنية التحتية العامة الرقمية وتقييمات الجاهزية الرقمية على الصعيد الوطني، يعمل البرنامج حاليا على وضع إطار لتقييم الجاهزية الرقمية مصمم خصيصا لهيئات إدارة الانتخابات. وسيتيح هذا الإطار للمكاتب القطرية تقييم الجاهزية المؤسسية والتقنية والقانونية والتشغيلية للرقمنة بطريقة منظمة ومراعية للمخاطر. وسيساعد أيضا على تحديد الثغرات في الأمن السيبراني، وحوكمة البيانات، وقابلية التشغيل البيني، والقدرة المؤسسية، بما يكفل أن تكون الاستثمارات الرقمية متسلسلة وواقعية ومستدامة، بدلا من أن تكون ارتجالية أو مدفوعة بالتكنولوجيا.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من الدعم الانتخابي السابق ونتائج هذه التقييمات، سيحدد البرنامج الإنمائي مجموعة من مجالات الأولوية للمشاركة المستدامة، تكون مصممة بحسب السياق القطري والواقع السياسي. وستستند كل أشكال الدعم إلى مبادئ قائمة على الحقوق، مع التركيز بوجه خاص على حماية البيانات، وضمانات الخصوصية، والشفافية، والشمول، والمساءلة. وسيكفل البرنامج الإنمائي أيضا إدماج مبادرات التحول الرقمي لإدارة الانتخابات في الأطر القانونية الوطنية والقدرات المؤسسية، بما يؤدي إلى تجنب إنشاء نظم موازية ويعزز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. ومن خلال هذا النهج المتوازن والمراعي للسياق، يهدف البرنامج الإنمائي إلى دعم هيئات إدارة الانتخابات في تسخير التكنولوجيا على نحو مسؤول مع صون نزاهة الانتخابات وثقة الجمهور.

3-1 وضـــع نهج منتظم لإجراء تقييمات رقمية لإدارة الانتخابات يستند إلى التحليل وخطط عمل واضحة.	حزيران/يونيه 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام؛ ومركز الرقمنة والذكاء الاصطناعي والابتكار)؛ وفريق حوكمة المشتريات/مكتب الخدمات الإدارية		جار التنفيذ
3-2 تعزيز معارف هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الجهات المعنية وقدراتها بشأن الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني فيما يتصل بالانتخابات.	حزيران/يونيه 2028	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام؛ ومركز الرقمنة والذكاء الاصطناعي والابتكار)؛ وفريق حوكمة المشتريات/مكتب الخدمات الإدارية		جار التنفيذ
التوصية 4 – تعزيز الاستدامة المالية وتخطيط الموارد المحلية: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعم البلدان في وضع ترتيبات تمويل محلية طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها من أجل تنمية قدرات هيئات إدارة الانتخابات. ويقتضي ذلك تجاوز الاعتماد على المانحين الخارجيين من خلال تشجيع آليات تمويل مبتكرة وشراكات استراتيجية تعزز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا جزئيا يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية قبولا جزئيا، ويقر بأهمية توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للمؤسسات الانتخابية. ويشكل وضع أطر تمويل محلية طويلة الأجل للانتخابات جزءا من الهيكل الأوسع للمالية العامة والميزنة في الدولة ذات السيادة، ضمن سياق مالي وسياسي أوسع. وستسعى المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى الإسهام في تعزيز التخطيط والميزنة وشفافية التكاليف داخل هيئات إدارة الانتخابات كجزء من الجهود الأوسع لتنمية القدرات، غير أن القرارات المتعلقة بتخصيص الإيرادات المحلية والالتزامات المالية الطويلة الأجل تظل من مسؤولية السلطات الوطنية.				
4-1 إعداد منتجات معرفية ودراسات بحثية قائمة على الأدلة تتناول الاستدامة المالية لهيئات إدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية.	حزيران/يونيه 2027	فريق الحوكمة في المركز الإقليمي في أفريقيا (الجهة الرائدة)، بالاشتراك مع مكتب السياسات ودعم البرامج/فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، ووحدة المشتريات المتخصصة/مكتب الخدمات الإدارية		مقررة

2-4 تطوير قدرات هيئات إدارة الانتخابات لتعزيز الاستدامة المالية وتنويع تمويل الانتخابات من خلال الحوارات الاستراتيجية، والتدريب، وإسداء المشورة في مجال السياسات، في 4 بلدان.	حزيران/يونيه 2028	فريق الحوكمة في المركز الإقليمي في أفريقيا (الجهة الرائدة)، بالاشتراك مع مكتب السياسات ودعم البرامج/فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، ووحدة المشتريات المتخصصة/مكتب الخدمات الإدارية؛ والمكاتب القُطرية		جار التنفيذ
التوصية 5 – مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالشمول في المساعدة الانتخابية: قدم البرنامج الإنمائي إسهامات مهمة في التصدي لتحديات الشمول في إطار العمليات الانتخابية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يزيد من ترسيخ هذه الجهود بوصفها أولوية هيكلية في مجمل دعمه للحوكمة. وينبغي التعامل مع الشمول باعتباره ركيزة دائمة من ركائز الحوكمة الديمقراطية، لا عنصرا هامشيا من عناصر الدعم الانتخابي. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتيح اتخاذ تدابير تكفل إمكانية الوصول المادي والتكنولوجي والمعلوماتي في جميع الأنشطة الانتخابية.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية قبولا تاما، ويؤكد من جديد أن الشمول ظل باستمرار ركنا أساسيا من أركان المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي ودعمه الأوسع للحوكمة الديمقراطية. وفي مختلف السياقات، أعطى البرنامج الإنمائي الأولوية للمشاركة السياسية الهادفة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، سواء بصفتهم ناخبين أو مرشحين أو مسؤولين انتخابيين أو جهات فاعلة مدنية، وذلك من خلال تنمية القدرات الموجهة، وإسداء المشورة في مجال السياسات، والتثقيف المدني، وإقامة شراكات مع المنظمات الممثلة. ولا يعامل الشمول بوصفه نشاطا قائما بذاته، بل بوصفه بعدا لا يتجزأ من التعزيز المؤسسي، والإصلاح القانوني، والعمليات الانتخابية. وسيواصل البرنامج الإنمائي ترسيخ هذا النهج وإضفاء الطابع المنهجي عليه، بما يكفل أن تظل المشاركة الشاملة للجميع مدمجة بوصفها أولوية هيكلية ودائمة في كل من المساعدة الانتخابية والبرمجة الأوسع للحوكمة، تمشيا مع معايير حقوق الإنسان وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. وستعطى الأولوية بصورة أكثر منهجية للشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تعزز قيادة المرأة، ومشاركة الشباب، وإدماج منظور الإعاقة، وسيجري تفعيلها على نحو أكثر انتظاما.				
1-5 إدماج الشمول الانتخابي في التوجيهات المحدثة للبرنامج الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية لكفالة فهمه بوصفه عنصرا محوريا في نهج البرنامج الإنمائي إزاء الحوكمة الديمقراطية.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، بالتعاون مع مكتب إدارة الأزمات، ومكتب الخدمات الإدارية، ومكتب العلاقات الخارجية والدعوة، ومكتب إدارة الأزمات		مقررة
2-5 توطيد جهود البرنامج الإنمائي في مجال إدماج منظور الإعاقة في العمليات الانتخابية من خلال حصر الممارسات القائمة لدى هيئات إدارة الانتخابات ولدى البرنامج الإنمائي،	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة		جار التنفيذ

وعقد مؤتمر بشـــأن إدماج منظور الإعاقة في البرمجة الانتخابية في العصر الرقمي يستهدف الجهات المعنية الوطنية (هيئات إدارة الانتخابات ومنظمات الأشـــخاص ذوي الإعاقة)، وإتاحة أدوات ومعايير ميسرة الوصول للمشاريع والأفرقة.		القانون وبناء الســلام؛ والمركز الإقليمي الأفريقي؛ والمركز الإقليمي للدول العربية)		
3-5 وضع توجيهات عملية بشأن رصد العنف ضد النساء عبر الإنترنت في الانتخابات.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب الســياســات ودعم البرامج (مركز الحوكمة وســيادة القانون وبناء الســلام وفريق الشــؤون الجنسانية)؛ والمركز الإقليمي للدول العربية		جار التنفيذ
4-5 توسيع نطاق الإطلاق على الصعيد الوطني لما لا يقل عن 2 من أكاديميات القيادة النسائية.	حزيران/يونيه 2027	المكاتب القطرية، والمراكز الإقليمية، ومكتب السياسات ودعم البرامج (فريق الشؤون الجنسانية وفريق المؤســســات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام)		جار التنفيذ
5-5 إعداد حزمة تدريبية للشباب بشأن الثقافة الإعلامية وسلامة المعلومات خلال الدورة الانتخابية.	كانون الأول/ديسمبر 2027	المركز الإقليمي في عمان، ومكتب الســياســات ودعم البرامج (فريق الشباب)		مقررة

التوصية 6 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من شراكاته مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومع المانحين الرئيسيين إلى أقصى حد لتعظيم نتائج الدعم الانتخابي ونطاقه وفعاليته، بالاستناد إلى المزايا النسبية التي تتيحها هذه الشراكات.

ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً

يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية قبولا تاما، ويقر بأن الشراكات الاستراتيجية عنصر أساسي في تعظيم نطاق المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي ومصداقيتها وأثرها. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من تعاونه الطويل الأمد مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة، بما في ذلك من خلال توثيق التنسيق بشأن التحليل السياسي، والتخفيف من المخاطر، وتحديد المواقع الاستراتيجية، من أجل صون الاتساق المؤسسي وإدارة مخاطر تشويه السمعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالتوازي مع ذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي توطيد الشراكات التمويلية والبرنامجية مع المانحين الرئيسيين من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ، وتشجيع الابتكار، وتقوية استدامة المبادرات الانتخابية، لا سيما من خلال نهج البرمجة المشتركة. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، يظل البرنامج الإنمائي ملتزما بالإبقاء على منصات مثل المؤتمرات العالمية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي، التي ثبتت قيمتها في التبادل بين الأقران، وتعزيز المعايير، وتبادل المعارف، وسيواصل استكشاف فرص إضافية لتعميق التعاون الإقليمي والتعاون بين الوكالات. وسيستكشف البرنامج الإنمائي أيضا تنويع الشراكات بما يتجاوز الشركاء المعتادين، ليشمل الجهات الفاعلة الإنمائية الإقليمية، والمؤسسات، والمؤسسات المعرفية، حيثما كان ذلك مناسبا.

1-6 تنظيم إحاطات للشـــركاء الوطنيين والمانحين وغيرهم من الجهات المعنية بالانتخابات بشأن نتائج المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة واتجاهاتها.	حزيران/يونيه 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسـيادة القانون وبناء السـلام)؛ وإدارة الشـؤون السـياسـية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية		جار التنفيذ
2-6 إجراء اجتماعات افتراضـــية منتظمة مشـــتركة بين البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية، وعقد فعالية حضـورية واحدة على الأقل تسـتهدف موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالانتخابات في الميدان بشـــأن الجوانب الرئيسـية والمسـائل الناشـئة التي تؤثر في المسـاعدة الانتخابية، لكفالة تبادل المعارف والتعلم واتباع نهج متسق.	حزيران/يونيه 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسـيادة القانون وبناء السـلام)؛ وإدارة الشـؤون السـياسـية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية؛ والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		مقررة

التوصية 7 – تعزيز المشاركة الإقليمية من أجل تعزيز القدرات الانتخابية الوطنية: استنادا إلى ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من عمل واسع النطاق على الصعيد القطري وإلى شراكاته: ينبغي للبرنامج أن يعتمد نهجا منظما للمشاركة الإقليمية من شأنه أن يعزز قدرات هيئات إدارة الانتخابات. ويمكن لهذا التعاون أن يساعد على التصدي للتحديات الانتخابية المشتركة، ودعم التعلم بين الأقران، وتعزيز استخلاص الدروس عبر الأطر القانونية المختلفة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضفي الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة أساسية، من خلال تحديد مجالات أولوية لتوسيع نطاق الدعم واستدامته.

ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً

يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية قبولا تاما، ويقر بالقيمة المضافة للمشاركة الإقليمية المنظمة وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز القدرات الانتخابية الوطنية. ويشجع البرنامج الإنمائي بنشاط النُهُج الإقليمية حيثما كان ذلك ممكنا، مستفيدا من حضوره الواسع على الصعيد القطري ومن علاقاته الراسخة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير التعلم بين الأقران، والتصدي للتحديات العابرة للحدود، ودعم مواءمة المعايير والممارسات. كما يتعاون البرنامج الإنمائي مع المنظمات الإقليمية العاملة في مجال المساعدة الانتخابية والمراقبة الانتخابية، وكذلك مع الشبكات الإقليمية لهيئات إدارة الانتخابات. وعلى مدى العقد الماضي، نظم البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية، بالشراكة مع منظمات إقليمية، ما لا يقل عن دورتين تدريبيتين أو مؤتمرين إقليميين كل سنة تستهدف هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الجهات المعنية بالانتخابات من أجل تعزيز التعلم بين الأقران. ومع ذلك، فقد رجح تمويل المانحين، مع استثناءات قليلة، كفة التدخلات الثنائية والقطرية المحددة، مما قيد نطاق البرمجة الإقليمية. حيثما كان ذلك ممكنا، سيواصل البرنامج الإنمائي تعميق تعاونه مع الهيئات الإقليمية والشبكات الانتخابية، مثل الرابطات الإقليمية لهيئات إدارة الانتخابات، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الحوارات فيما بين بلدان الجنوب بوصفها وسيلة أساسية حيثما سمحت الموارد بذلك، وتحديد مجالات أولوية أوضح لتحويل المبادرات القائمة إلى ما يقدمه من تنمية إقليمية للقدرات على نحو أكثر اتساقا واستراتيجية وقابلية للتوسع. وسيكمل ذلك الجهود الجارية لاستحداث وسائل تمويل إقليمية إضافية ومبادرات متعددة البلدان.

1-7 تنظيم حوارات افتراضية وحضورية على الصعيدين العالمي والإقليمي بين هيئات إدارة الانتخابات وغيرها من الجهات المعنية بشأن المسائل المتصلة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، بما يتيح التعلم والحوار بين الأقران.	حزيران/يونيه 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام؛ ومركز الرقمنة والذكاء الاصطناعي والابتكار)، والمكاتب الإقليمية؛ والمراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية		مقررة
2-7 توسيع نطاق الائتلافات المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بسلامة المعلومات في الانتخابات على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، من أجل تعزيز المعلومات السليمة في العمليات الديمقراطية.	حزيران/يونيه 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/الفضاء العام المفتوح والشامل للجميع، ومركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام)؛ والمركز الإقليمي في أمريكا اللاتينية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
3-7 إجراء حوارات على الصعيدين العالمي والإقليمي بين هيئات إدارة الانتخابات والجهات المعنية بالانتخابات بشأن الممارسات الجيدة في مجال الشمول الانتخابي والسياسي للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج؛ والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
التوصية 8 – استباق المخاطر التشغيلية والتصدي لها: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسلم بأن التصورات المتعلقة بعدم التحيز والحياد مهمة، وأنها تتطلب اتصالات واضحة وإدارة للشراكات من أجل منع سوء الفهم. وينبغي للمقر والمكاتب القطرية أن تعزز هياكل حوكمة شفافة، وشراكات متنوعة، واستراتيجيات اتصال مفتوحة في جميع التدخلات البرنامجية في السياقات الحساسة سياسيا.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً تأخذ الإدارة هذه التوصية بمنتهى الجدية، وتؤكد أن التصور المتعلق بعدم التحيز لا يقل أهمية عن عدم التحيز الفعلي في السياقات الانتخابية الحساسة سياسيا. ويعد الحفاظ على ثقة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة أمرا أساسيا إذا أريد للبرنامج الإنمائي أن يظل شريكا مفضلا وموثوقا يتمتع بالمصداقية. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الرصد الداخلي لمخاطر تشويه السمعة، وتقوية العناية الواجبة في الشراكات، وكفالة أن تكون آليات الحوكمة محددة بوضوح ومطبقة باستمرار في جميع البرامج العاملة في بيئات سياسية معقدة. **وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز البرنامج الإنمائي اتصالاته الاستراتيجية لكي يقدم صورة أوضح لولايته المحايدة والتقنية وغير السياسية، بما يكفل أن يفهم كل من الجهات المعنية الوطنية والشركاء معايير دوره. وتظل الشراكة الطويلة الأمد مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام/شعبة المساعدة الانتخابية عنصرا أساسيا في صون الحياد السياسي واتساق السياسات والإدارة**				

الفعالة للمخاطر. ومن خلال بعثات تقييم الاحتياجات، والدعم الاستشاري المنسق، والتبادل المستمر للمعلومات، سيواصل البرنامج الإنمائي مواءمة البرمجة التقنية مع الوقائع السياسية في الميدان، مما يقلل من احتمالات سوء الفهم ويتيح معالجة المخاطر التشغيلية، على نحو استباقي، التي قد تؤثر في مصداقية المساعدة الانتخابية التي يقدمها.				
8-1 توعية كبار موظفي المكاتب القطرية والموظفين المعنيين بالانتخابات بالإطار الانتخابي للأمم المتحدة، والمبادئ التي تسترشد بها المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، فضلا عن السياسات الانتخابية الرئيسية المعتمدة على نطاق الأمم المتحدة.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج، وفريق حوكمة المشتريات/مكتب الخدمات الإدارية؛ والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
8-2 تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي لكفالة أن يظل انخراط الموظفين خلال الفترات الانتخابية محايدا بصورة صارمة، ومراعيا للمخاطر، ومتسقا مع معايير الأمم المتحدة للحياد السياسي، بما يخفف من مخاطر تصور وجود تسييس.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج، وفريق حوكمة المشتريات/مكتب الخدمات الإدارية؛ والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
التوصية 9 – تكمن قوة البرنامج الإنمائي في شفافية المشتريات والمرونة في التكيف مع الاحتياجات المتغيرة. وبينما تتسم المشتريات العالمية التي يضطلع بها مكتب كوبنهاغن بالسرعة والانسيابية، ينبغي تعزيز عمليات الشراء على الصعيد القطري. وينبغي معالجة التأخيرات التشغيلية وضعف نظم إدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية، التي تشكل مخاطر على الكفاءة والمصداقية.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً تقبل الإدارة هذه التوصية، وتقر بأن عملية الشراء التي تتسم بالكفاءة والشفافية وتراعي المخاطر تشكل أمرا أساسيا للحفاظ على مصداقية المساعدة الانتخابية وفعاليتها. وقد أظهر الهيكل العالمي للمشتريات في البرنامج الإنمائي، ولا سيما من خلال الآليات المركزية التي يديرها مكتب البرنامج الإنمائي في كوبنهاغن، أداء قويا في توريد المواد والخدمات الانتخابية بسرعة مع كفالة الامتثال للمعايير المالية ومعايير الأمانة الائتمانية المعتمدة في الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن أداء المشتريات على مستوى المكاتب القطرية قد يتفاوت تبعا للقدرات وبيئات العمل وتعقيد الجداول الزمنية الانتخابية. وبالنظر إلى حساسية العمليات الانتخابية من حيث التوقيت والسياق السياسي، فإن تعزيز نظم الشراء على المستوى القطري يظل أمرا حاسما للحد من التأخيرات التشغيلية وصون الثقة المؤسسية لدى الشركاء الوطنيين والشركاء في التنمية. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز قدرات الشراء في المكاتب القطرية من خلال دعم موجه وممارسات معززة لإدارة المخاطر مصممة بما يلائم السياقات الانتخابية. وستساعد هذه التدابير على كفالة أن تقترن المرونة التشغيلية للبرنامج الإنمائي، على نحو متسق، بتنفيذ قوي على الصعيد القطري، بما يعزز ميزته النسبية بوصفه شريكا موثوقا يدعم عمليات انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع وجيدة الإدارة.				

9-1 تحديث التوجيهات المتعلقة بالجوانب الرئيسية في التوجيهات التنفيذية للبرنامج الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية، بما في ذلك الجوانب الرئيسية المتصلة بهيكل حوكمة المشاريع، والاتصالات، والشراكات، والإجراءات المعجلة للشراء، والتوظيف، والموافقة المالية.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام، بالتعاون مع مكتب الخدمات الإدارية، ومكتب العلاقات الخارجية والدعوة، ومكتب إدارة الأزمات		مقررة
9-2 إتاحة الاستفادة من خدمات الشراء الدولية المتخصصة للسلع والخدمات الانتخابية التي يتيحها فريق حوكمة المشتريات على الصعيد العالمي، مع تشجيع زيادة الشراء على الصعيد المحلي.	كانون الأول/ديسمبر 2027	فريق حوكمة المشتريات/مكتب الخدمات الإدارية؛ والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
9-3 تعزيز القدرة الداخلية على إدارة مخاطر تشويه السمعة والمخاطر التشغيلية للمشاريع الانتخابية.	كانون الأول/ديسمبر 2027	المكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		جار التنفيذ
التوصية 10 – تعزيز قدرات موظفي المساعدة الانتخابية والقدرات التقنية: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من خبرات موظفيه الرئيسيين المعنيين بالانتخابات وأن يكفل الجاهزية والتفكير الناقد لمواجهة التحديات الناشئة والمستمرة في المشهد الانتخابي.				
ردّ الإدارة: توصية مقبولة قبولا تاماً يوافق البرنامج الإنمائي على أن كبار المستشارين التقنيين المعنيين بالانتخابات، ممن يتمتعون بمؤهلات عالية وكفاءة مهنية وتدريب جيد، وكذلك أفرقة المشاريع الانتخابية، يشكلون عنصرا أساسيا لمصداقية المساعدة الانتخابية التي يقدمها البرنامج الإنمائي وفعاليتها. وفي بيئة سريعة التطور، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي والتأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي، تصبح تنمية القدرات بصورة مستمرة أمرا لا غنى عنه. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز عمليات التوظيف القائمة على الكفاءات، وتوضيح التوقعات المتعلقة بالأداء، وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، ولا سيما في السياقات الحساسة سياسيا وعالية المخاطر. وستستند هذه الجهود إلى تحسين نظم القوائم الحالية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، حملة التوظيف الجارية للقائمة الانتخابية الموحدة، وإلى توثيق التفاعل بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لكفالة اتساق الجودة والمساءلة. وسيستثمر البرنامج الإنمائي أيضا في توسيع كفاءات الموظفين في المجالات التقنية الناشئة، بما في ذلك سلامة المعلومات، والأمن السيبراني، وحوكمة البيانات، بما يتيح تقديم مشورة إلى النظراء الوطنيين تكون أكثر استنارة ومراعاة للسياق.				
10-1 إعادة تنشيط القائمة الانتخابية الموحدة، مع تحديد الخبرات الانتخابية العالية الجودة وذات الصلة.	كانون الأول/ديسمبر 2027	البرنامج الإنمائي (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام) بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة		جار التنفيذ

2-10 تعزيز كفاءات موظفي البرنامج الإنمائي المعنيين بالانتخابات وموظفي المكاتب القطرية وتعلمهم بشأن الجوانب الرئيسية للمساعدة الانتخابية، فضلا عن مجالات العمل الجديدة الناشئة، من خلال الحلقات الدراسية الشبكية، واجتماعات كبار المستشارين التقنيين، والمؤتمرات، وغيرها من آليات التعلم بين الأقران.	كانون الأول/ديسمبر 2027	مكتب السياسات ودعم البرامج (فريق المؤسسات والعمليات الديمقراطية/مركز الحوكمة وسيادة القانون وبناء السلام؛ وفريق حوكمة المشتريات/مكتب خدمات الإدارة؛ والمراكز الإقليمية)		جار التنفيذ